

1 March 2011

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية عشرة بعد المائتين والألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ١ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد بيدرو أوبارثي..... (شيلي)

**الرئيس (تكلم بالاسبانية):** أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية عشرة بعد المائتين والألف لمؤتمر نزع السلاح. ويطيب لنا أن نبدأ اجتماعنا ظهر هذا اليوم، بالترحيب الحار بوكيل وزارة الخارجية للشؤون العالمية في رومانيا السيد دورو - رومولوس كوستيا. إن مشاركة رومانيا في مؤتمر نزع السلاح، سيدي، يشهد على إسهام بلدكم في النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وسنصغي إلى آرائكم باهتمام خاص. فلتفضل بالكلام.

**السيد كوستيا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود بادئ ذي بدء، أن أشكر الأمين العام ورئيس المؤتمر على دعوتكما الكريمة لي للإدلاء بدلوي في هذا المحفل الفريد من نوعه في مجال التفاوض بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وسمحوا لي أيضاً أن أتحدث بصفتي الممثل الدائم لرومانيا سابقاً في مؤتمر نزع السلاح، وأعرب عن سروري وارتياحي بصفة خاصة لهذه الفرصة التي أُتيحت لي من جديد، لأتوجه بكلمة إلى هذه الهيئة الموقرة. لقد حظيت بشرف تعييني ضمن رؤساء المؤتمر الستة لدى اعتماد صيغة الرؤساء الستة لأول مرة في عام ٢٠٠٦. وبوسعي أن أشهد، استناداً إلى تجربتي الشخصية، بأن الإحفاق والإحباط ظلا يمثلان، زمناً طويلاً، جزءاً من هذا الروتين. ولذلك، رأينا أنه من المفيد تجديد الدعوة إلى أن يتحرك مؤتمر نزع السلاح.

وسمحوا لي أن أهتكم، سيدي الرئيس، على اضطلاعكم بهذه الرئاسة، وأود أن أؤكد لكم دعم رومانيا الكامل لما تقومون به من عمل لخدمة هذا المؤتمر. وأتمنى للرؤساء الستة كل التوفيق في مساعيهم المشتركة في سبيل إحراز تقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح خلال هذه الدورة.

إن رومانيا تؤيد تماماً الآراء التي أعربت عنها هنغاريا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، خلال المؤتمر، ولكن سمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي القومية.

فنحن نعتبر نزع السلاح والحد من التسلح بمثابة حجر العقد في هيكل الأمن العالمي. ورومانيا من الدول التي تؤمن بأن معالجة موضوع تحقيق السلام والأمن في عالمنا المعاصر يجب أن تتم من منظور عالمي. إننا بحاجة إلى نظام أمني متعدد الأطراف مبني على التعاون وآلية متعددة الأطراف لترزع السلاح تتسم بالفعالية. لأننا نجابه تحديات أمنية على جميع المستويات - العالمية والإقليمية والمحلية. وهذا التحدي مشترك يستدعي منا التعاون والتنسيق. ونعتقد أن التحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية. إذ إن التعددية ليست مسألة اختيار وإنما ضرورة.

وفي رأينا أن أكثر السبل نجاعة للحد من مخاطر سوء استخدام المواد النووية بما في ذلك على أيدي جهات غير الدول، تتمثل في القضاء المبرم على جميع الترسانات النووية. وقد تنامي الشعور بالتفاؤل في أواخر عام ٢٠٠٩، وطوال عام ٢٠١٠، في أوساط المجتمع الدولي بشأن تعزيز الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار والحد من التسلح ونزع السلاح. ولاح لنا ما يبشر بوضع برنامج عمل عالمي متعدد الأطراف، عندما انعقد اجتماع قمة مجلس الأمن

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وبعده مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن النووي في واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وتوجت بالنجاح أعمال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتعلقة باستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

ورحبت رومانيا رسمياً بالتصديق على المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التدابير اللازمة لمواصلة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وبنفاذها في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١. وإذا ما أفلحنا في توسيع نطاق خفض الترسانات النووية وأمعنا في ذلك بشكل لا رجعة فيه، فإن تلك ستكون خطوة هامة حقاً، نحو إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

إننا نجتمع هنا في جنيف في كل دورة سنوية لنؤكد من جديد التزامنا بالغرض الأساسي من مؤتمر نزع السلاح، ألا وهو التفاوض بشأن إيجاد حلول فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح. وما المشاركة في أعمال المؤتمر على مستوى رفيع إلا طريقة لكسر حالة الجمود. ونحن ندرك مدى صعوبة كسب تأييد عالمي لإجراءات بعينها في منتدى للحوار والتفاوض يضم ٦٥ عضواً، وتتخذ فيه القرارات بتوافق الآراء؛ ولكن لن يتعذر علينا الاتفاق بشأن برنامج عمل على الأقل. ودعونا لا نؤجل عمل اليوم إلى الغد.

وحضوري إلى هنا لتمثيل رومانيا يدل على الأهمية الكبيرة التي يوليها بلدي لتعزيز برنامج عمل نزع السلاح المتعدد الأطراف. ونحن نعيش نفس القلق السائد على نطاق واسع بشأن الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح في الوقت الراهن. فرغم أن المؤتمر الذي يتخذ من جنيف مقراً له، اعتمد أول برنامج عمل له منذ عقد ونييف، في عام ٢٠٠٩، إلا أنه لم يتمكن من تحويل هذا الاحتراق إلى تقدم ملموس.

ولا بد في هذه المرحلة، من تحقيق هذا الإنجاز عما قريب، ويجب أن يكون بحق إيذاناً ببدء تنشيط أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. ورومانيا تأمل كغيرها، في أن يكون الدعم السياسي الذي استفاد منه مؤتمر نزع السلاح في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فضلاً عن المقترحات المطروحة لتنشيط أعماله، بمثابة قوة دافعة لمؤتمر نزع السلاح ليستأنف دوره بوصفه منتدى للتفاوض، وإلا فإنه يُخشى على مؤتمر نزع السلاح من أن يفقد أهميته، لأن الدول قد تنظر بشكل جاد، في اعتماد سبل ووسائل أخرى للتفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح خارج إطار هذا المحفل الدولي. ومن غير المحتمل أن يصب ذلك في مصلحة الجميع.

ولكن رغم الصعوبات التي واجهها مؤتمر نزع السلاح خلال العقد الماضي، لا تزال رومانيا تعلق أهمية كبيرة على أعمال هذه الهيئة. وحكومي تدعم بقوة مؤتمر نزع السلاح بوصفه الإطار الرئيسي لبحث المسائل النووية، وتعترف بأهميته في تحقيق السلام الدولي وتعزيز الأمن العالمي.

إن مؤتمر نزع السلاح يملك سجلاً حافلاً في مجال التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح التاريخية، ونحن على يقين بأنه قادر على تحقيق نجاحات عديدة أخرى. ويجب الحفاظ على دوره التفاوضي وتعزيزه. كما أننا نسلم بأن مؤتمر نزع السلاح يمثل المحفل الوحيد الذي تشارك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وكغيرنا، لدينا قناعة بأنه لا بد وأن يتحرك المؤتمر ويرتقي إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي.

سيدي الرئيس، إن عام ٢٠١١ سيكون عاماً حاسماً بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. وفي هذه المرحلة، لا يزال التوصل إلى إجماع بشأن برنامج عمل أمراً ممكناً. ورومانيا تؤيد اعتماد هذا البرنامج في أقرب وقت ممكن.

وإذا أراد المؤتمر أن يستعيد مكانته بوصفه هيئةً تفاوضية مهمة، فلا بد له من اتخاذ إجراءات فورية. ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، تدعو النظام الدولي لترع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك مجتمع نزع السلاح في جنيف، إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات الملموسة. ويمثل التفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، إحدى المسائل الرئيسية. ورومانيا بوصفها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تعتبر إطلاق هذه المفاوضات أمراً ملحاً ومهماً في آن معاً. ولكننا لا نعارض مع ذلك، مناقشة أي قضية من القضايا الأخرى. وكما سبق أن ذكرنا مراراً وتكراراً، فإن بدء المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية يمثل الخطوة المنطقية اللاحقة للمضي في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

ورغم أن معايير التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل يمثل لب المأزق الراهن، فإنه بالإمكان ومن اللازم معالجة الاختلافات والمخاوف من خلال التفاوض بشأن جوهر المعاهدة. فذلك من صميم الدبلوماسية المتعددة الأطراف في نهاية الأمر. ومن الأهمية بمكان أن يبرهن جميع الأعضاء في المؤتمر على أن لديهم الإرادة السياسية لإجراء هذه المفاوضات كي يتسنى وضع جدول أعمال نزع السلاح.

ويمثل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصراً حيوياً في الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية والتوصل إلى نزع السلاح النووي. وإن حكومتي تشعر بقلق بالغ لعدم دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ حتى الآن، ونحن نرحب بإعادة إدراج هذه المعاهدة الهامة على جدول أعمال الولايات المتحدة الأمريكية؛ ونتطلع إلى التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

وتتسم جميع الجهود الرامية إلى مواصلة دعم المعاهدة وتعزيزها بالأهمية. وستستضيف رومانيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، حلقة عمل لتقييم مراكز البيانات الوطنية يتم تنظيمها بالاشتراك مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب

النوعية. ويتمثل الهدف الرئيسي منها في أن يجتمع الخبراء ليقموا بنشاط هذه المراكز ويتوصلوا إلى السبل الكفيلة برفع مستوى قدرات هذا النظام باستمرار.

ويجب على المؤتمر أيضاً أن يجعل الأنشطة التي تنفذ في الفضاء الخارجي على رأس اهتماماته. إذ ينبغي أن يُستخدم الفضاء في عصر العولمة، لأغراض سلمية فقط. ومع تزايد الاعتماد على الفضاء الخارجي بوتيرة سريعة، تصبح مهمة الحفاظ على الفضاء لاستخدامه في الأغراض السلمية فقط أكثر إلحاحاً يوماً بعد يوم. ونأمل أن تستمر مشاركة أعضاء مؤتمر نزع السلاح خلال عام ٢٠١١، في مناقشة هذه المسائل بشكل صريح وبناء.

وتشمل الأنشطة التي اضطلعت بها رومانيا في الآونة الأخيرة لتعزيز ودعم استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، ترؤس لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في عام ٢٠١٠، والتوقيع على اتفاق بشأن الانضمام إلى اتفاقية وكالة الفضاء الأوروبية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وستستضيف جنيف هذا العام اجتماعين هامين هما: المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والمؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

إن الإرهاب والعولمة والتطور السريع في مجال العلوم البيولوجية يضعنا جميعاً أمام تحديات جديدة ويضفي أهمية خاصة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وغني عن البيان أننا نعتبر اتفاقية الأسلحة البيولوجية من الأركان الأساسية لترع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. إذ تمثل هذه الاتفاقية الركيزة الأساسية لنظام حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية بشكل كامل. وليس هناك من بديل لهذا النظام. ولا تزال رومانيا ملتزمة بالإسهام في المساعي المشتركة الرامية إلى تحديد أفضل السبل الكفيلة بالتصدي للمخاطر البيولوجية.

وينبغي أن لا تغيب عن بالنا الأسلحة التقليدية. ورومانيا تنظر بتقدير كبير إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في معالجة الشواغل الإنسانية الناجمة عن الاستخدام العشوائي لأسلحة تقليدية معينة. وفيما يتعلق بعملية اتفاقية الذخائر العنقودية، تود رومانيا أن تجدد التأكيد على دعمها للجهود الرامية إلى حظر الذخائر العنقودية التي تترتب عليها عواقب إنسانية غير مقبولة. ونحن نتطلع إلى استمرار الحوار والتفاوض البناء في جنيف، بغرض إبرام اتفاق واسع النطاق يتناول تنظيم هذه الأسلحة على نحو فعال. وقد بلغ الخبراء شأواً بعيداً في الاتفاق على معظم المسائل التي سيجري تناولها في بروتوكول يرم في المستقبل. ويمكن أن تبرهن الأطراف في الاتفاقية على أهميتها وقابليتها للاستمرار من خلال استكمال المفاوضات بشأن مشروع بروتوكول يتناول الذخائر العنقودية.

واسمحوا لي أن أجدد التأكيد في الختام، على إيماننا الراسخ بأن تطور محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف يأتي استجابةً للواقع السياسي. ومؤتمر نزع السلاح لن يشذ عن القاعدة. فما يواجهه من صعوبات في الوقت الراهن، يعكس مدى التعقيد الذي يطبع العلاقات الدولية. وإذا لم يبد كافة أعضاء مؤتمر نزع السلاح إرادة سياسية محضمة وصلبة، فإنه لن يجدينا شيئاً أن نذكر أنفسنا بالمخاطر الماثلة. غير أنه من المهم لنا جميعاً أن يستفيد هذا المؤتمر من الزخم المتولد عن نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف. واسمحوا لي أن أجدد التأكيد على دعم حكومتي القوي لبلوغ هذه الغاية ولإقامة عالم أكثر أمناً وأكثر سلاماً.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً لكم سعادة وكيل وزارة الخارجية على كلماتكم الرقيقة التي توجهتم بها إلى الرئاسة وإلى رؤساء المؤتمر لهذا العام، وأشكركم أيضاً على تعليقاتكم التي تعكس وجهة نظركم كشخص عمل في هذا المؤتمر، وعلى مشاظرتنا لخبرتك ورؤيتكم بشأن التحديات التي تنتظر مؤتمر نزع السلاح.

سوف نعلق الجلسة الآن لبضع دقائق أرافق خلالها وكيل وزارة الخارجية إلى خارج القاعة، وسيتناول الكلمة بعد ذلك ممثل اليابان.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٢٩ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٢.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** يشرف المؤتمر أن يرحب بمعال السيد إيكو ياماهاانا، النائب في البرلمان ونائب وزير الشؤون الخارجية في اليابان.

السيد نائب الوزير، إن مشاركتكم في هذا المؤتمر اليوم تشهد على الأهمية التي توليها اليابان لأعمال هذا المنتدى وللجهود المبذولة على المستوى المتعدد الأطراف والثنائي في مجال نزع السلاح والانتشار.

الكلمة لكم، سيدي.

**السيد ياماهاانا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، إنه لشرف كبير لي أن أحظى بفرصة إلقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح الذي أجرى مفاوضات وأبرم العديد من المعاهدات التي أرست أسس الحد من التسليح ونزع السلاح. وأنا أدعم كل الدعم جهودكم الرامية إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح بعد سنوات طويلة من الجمود.

لقد لمسنا منذ انعقاد دورة العام الماضي، تقدماً كبيراً في مجال نزع السلاح النووي، وهو تقدم أُحرز بفضل التعاون المتعدد الأطراف. ففي مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، اتفقنا على خطة عمل ملموسة تتضمن التقدم في الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح. وخلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، الذي دعا إلى عقده الأمين العام للأمم المتحدة، دعا عدد كبير من المشاركين على المستوى الوزاري، بما في ذلك

وزير الشؤون الخارجية الياباني، السيد مايهارا، إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، ترحب اليابان ببدء نفاذ معاهدة "ستارت" الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا، باعتبارها تمثل تقدماً هاماً في مجال نزع السلاح النووي. ويجب أن نحافظ على هذا الزخم ونعمل على تكييفه لتزع السلاح النووي من خلال مضاعفة المجتمع الدولي لهذه الجهود.

ونحن نشدد على أهمية مؤتمر نزع السلاح كونه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح الذي يضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار. ومما يدعو للأسف الشديد أن هذه الهيئة لم تحرز أي تقدم على الرغم من الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه بشأن برنامج العمل في عام ٢٠٠٩. ومن غير المقبول في ظل تعاطف توقعات المجتمع الدولي، بما في ذلك ما تتوقعه هيروشيما وناكازاكي، أن يستمر الخلل على حاله داخل هذا المنتدى. وتهيب اليابان بجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى إظهار روح المرونة والتعاون، والشروع فوراً في الأعمال الموضوعية للمؤتمر.

وتعتبر معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي أُتفق على التفاوض بشأنها في عام ٢٠٠٩، تديراً هاماً من تدابير نزع السلاح النووي وعدم الانتشار التي توصلنا إلى تحقيق هدفنا المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. فمن جملة ما نهدف إليه من وراء إبرام هذه المعاهدة، حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وضمن عدم تحويل المواد الانشطارية غير المعدة لصنع الأسلحة النووية لاستخدامها في صنع هذه الأسلحة. ويُتوقع أيضاً أن تتعزز الشفافية والأمن النووي من خلال إنشاء نظام للتحقق.

وتمثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة عملية ومباشرة يجب علينا اتخاذها من أجل الدفع قدماً بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد الدولي. وتدعو اليابان إلى الشروع فوراً في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى. وعلاوة على ذلك، وريثما تدخل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، تدعو اليابان جميع الدول المعنية إلى أن تعلن وفقاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في صنع الأسلحة النووية، وأن تستمر في ذلك الوقف.

وفي الشهر الماضي، استضافت حكومتا اليابان وأستراليا حدثاً جانبياً للخبراء بشأن تعريف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فُتح باب المشاركة فيه لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح والدول التي لديها صفة مراقب، وذلك لغرض المضي قدماً بالمناقشات الموضوعية المتعلقة بإبرام هذه المعاهدة. ونحن نرغب في المساهمة مستقبلاً في المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح من خلال التعمق أكثر في المناقشات التقنية وتقديم تقرير إلى مؤتمر نزع السلاح بشأن المناقشات التي جرت إبان هذا الحدث. وبالإضافة إلى ذلك، سوف نعمل أيضاً من أجل الشروع مباشرة، في إجراء مفاوضات بشأن المعاهدة باعتبارها أولوية قصوى وذلك في

إطار اجتماع وزراء الخارجية المتعلق بترع الأسلحة النووية ومنع انتشارها الذي أطلقته اليابان بالاشتراك مع أستراليا وبلدان أخرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

ومن الضروري أيضاً إحراز تقدم في المناقشات المتعلقة بالقضايا الأساسية الأخرى في مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أشدد على اقتناع اليابان بأن اتباع نهج عملي وملمس يقوم على إشراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية يمثل أسرع سبيل لبلوغ الهدف المتمثل في القضاء عليها. ويجب علينا ألا نتوقف عن اتخاذ التدابير الرامية إلى نزع السلاح النووي. ويجدوننا أمل كبير في أن تفضي جهود كل من الولايات المتحدة وروسيا، كما سبق الذكر، إلى إحراز تقدم الآن، في مجال نزع السلاح النووي على نطاق العالم يشمل باقي الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونتوقع أيضاً أن تواصل الولايات المتحدة وروسيا بذل الجهود في سبيل إجراء مزيد من التخفيضات في ترسائيهما النوويتين. ومن الأهمية بمكان أن تتوخى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الشفافية في جهودها من أجل نزع السلاح النووي وأن تستند إلى مبدأي اللارجعة وإمكانية التحقق. وسوف تكون اليابان على استعداد لمناقشة سبل المضي قدماً في نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف.

وتولي اليابان أهمية لتقليص دور السلاح النووي كخطوة عملية تمهد لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ومن الضروري أيضاً تعميق المناقشات الموضوعية بشأن السبل الكفيلة بزيادة فعالية الضمانات الأمنية السلبية. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تقدم في أقرب وقت ممكن، ضمانات أمنية سلبية أقوى للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتؤيد اليابان الفكرة الأساسية القائلة بضرورة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نرى في ظل التوسع في أنشطة الفضاء الخارجي في السنوات الأخيرة، أنه من الضروري أن تُناقش في مؤتمر نزع السلاح مختلف المسائل المتعلقة بحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك مسألة تعزيز تدابير بناء الثقة بشأن أنشطة الفضاء الخارجي من منظور شامل.

وقد كرست اليابان نفسها للتحقيق بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، إيماناً منها بمسؤوليتها عن إطلاع أجيال المستقبل على حقيقة الكوارث التي تسببها الأسلحة النووية. وبممكننا القول إنه بفضل هذه الجهود تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، إشارة للمرة الأولى إلى التحقيق بشأن نزع السلاح وعدم انتشار.

وفي إطار الجهود المبذولة في هذا المجال، قمنا بتشكيل لجنة "المحاورين الخاصين من أجل عالم خال من الأسلحة النووية"، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بمبادرة من رئيس الوزراء "كان". ويُطلب من الهيباكوشا (الناجون من إلقاء القنبلة الذرية) من خلال هذه المبادرة، أن يعرضوا من منظور أوسع، تجاربهم الفعلية ذات الصلة بالعواقب المأساوية لاستخدام الأسلحة النووية أمام المجتمع الدولي. وهناك حتى الآن، ما مجموعه ٢٧ محاوراً خاصاً شاركوا

في ١٢ مناسبة عالمية. وفي يوم ١٤ آذار/مارس عام ٢٠١١، سيقوم تسعة محاورون بزيارة جنيف بمناسبة تنظيم نشاط يتعلق بالثقيف في مجال نزع السلاح النووي. وآمل أن ينضم إلينا في هذا الحدث أكبر عدد ممكن من الزملاء في جنيف الذين لديهم اهتمام بترع السلاح والشؤون الإنسانية.

ويسرني أيضاً، أن أعلن أن اليابان ستعقد بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة، المنتدى العالمي للثقيف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار في ناكازاكي في يومي ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠١١. ويرمي المنتدى الذي تشارك فيه الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على نطاق واسع، إلى المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل لأهمية الثقيف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، وفي تعزيز التعاون وتطوير الجهود المبذولة في هذا المجال.

وفي ضوء تعاطف الزخم الذي تولد بشأن نزع السلاح النووي يجب ألا يبقى مؤتمر نزع السلاح في سبات عميق. ويجب علينا تنشيط أعمال المؤتمر حتى يتسنى له الاضطلاع بدوره الأساسي. وعلينا بذل جهود ملموسة لا تنقطع، ونمضي خطوة خطوة، في سبيل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن ندعو في هذا الصدد، جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى التعاون بهدف الاتفاق على برنامج العمل الذي سيتيح لنا الشروع مباشرة، في الأعمال الموضوعية. واليابان مصممة على تولى زمام المبادرة في هذه الجهود إلى جانب البلدان الأخرى.

**الرئيس (تكلم بالاسبانية):** شكراً لكم السيد نائب الوزير، على تعليقاتكم ومعلوماتكم، وكذلك على دعوتكم لاستقبال المحاورين في جنيف وعلى تنظيم المنتدى العالمي للثقيف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار في ناكازاكي بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة.

سنعلق هذه الجلسة لفترة وجيزة حتى يتسنى لي مرافقة نائب الوزير إلى خارج القاعة.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٠.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** يشرف المؤتمر أن يرحب بسعادة السيد غازمند تورديو وكيل وزارة الخارجية في ألبانيا.

ونحن ممتنون لكم، سيدي، على مشاركتكم بعد ظهر اليوم في مؤتمر نزع السلاح، لأن في ذلك تجسيدا لإسهامات بلدكم في النظام المتعدد الأطراف لترع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نتابع هنا في المؤتمر، أيضاً عملكم كرئيس الاجتماع العاشر للدول الأطراف في اتفاقية إزالة الألغام المضادة للأفراد.

الكلمة لكم، سيدي.

السيد تورديو (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف كبير أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح بصفتي رئيساً للاجتماع العاشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي تسمى اتفاقية أوتاوا، أو اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

ومن دواعي سروري البالغ أيضاً، أن أكون هنا في هذا اليوم الميمون، بين كثير من الممثلين رفيعي المستوى الذين أتوا إلى جنيف للإدلاء بدلوهم في المؤتمر، وهو يوم يصادف الذكرى الثانية عشرة لبدء نفاذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

إن هذه الذكرى تمثل فرصة هامة للتذكير بالدافع الذي يجعلنا نواصل مفاوضات نزع السلاح وبما لنا أن نتوقعه من فوائد حين نخرج من هذه المفاوضات بنتائج عالية القيمة ونشرع في تنفيذها.

ولمن يسأل عن الدافع وراء عملية نزع سلاح نقول إنها عملية نتوخى من خلالها تحقيق السلام والأمن في نظام دولي يقوم على تقدير المسؤولية السيادية للدول في المسائل الخاضعة لولايتها. والواقع أن المسؤولية السيادية الأعمق للدولة تتمثل في ضمان حقوق سكانها ورفاههم. وهذا يقودنا إلى التذكير بالدافع الثاني لنتزع السلاح. إننا نترع السلاح لنضمن السلام والأمن للدول، ولكن نزع السلاح يشكل أيضاً وسيلة لضمان سلامة الشعب ورفاهيته، ورخاء المجتمعات وأمنها، والحرية الفردية للنساء والرجال والفتيان والفتيات في ممارسة هذه الحقوق. وتحتزل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في حد ذاتها، جميع الدوافع التي تقف وراء حضوركم في هذه الدورة من دورات مؤتمر نزع السلاح. بيد أن الهواجس ذات الصلة باستخدام الألغام المضادة للأفراد تجعلنا نستحضر سببين آخرين يمليان علينا الاستمرار في التركيز على التخلص من هذا السلاح البغيض تحديداً.

يتمثل الأول في الطابع العشوائي للألغام المضادة للأفراد وما تنطوي عليه من خطر على المدى الطويل، ما يعني أن ضحاياها سيكونون على الأرجح، مدنيين أكثر منهم مقاتلين، أو من بين الجماعات السكانية أكثر منه بين كتائب الجنود. وقد تم التسليم بهذا الأمر بالفعل، قبل أكثر من عقد من الزمن.

أما السبب الثاني فيمكن في كون المنفعة العسكرية من الألغام المضادة للأفراد منفعة هامشية في أحسن الأحوال، وأثرها على الإنسان يفوق المنفعة المرجوة منها بكثير. ثم إنه من اليسير الاستعاضة عن هذه المنفعة المرجوة بوسائل لا تتسم بتلك الخصائص الفظيعة والعواقب الطويلة الأجل التي تنطوي عليها الألغام المضادة للأفراد. وهو أمر تم التسليم به تماماً، قبل أكثر من عقد من الزمن.

ولما ثبت قصور الجهود المبذولة في مجالي نزع السلاح التقليدي والحد من التسليح عن تبيد الهواجس المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد، وازداد نطاق الوعي بخطور هذه الألغام

والاعتراف في منتصف التسعينيات بضرورة التصرف بإزاء طبيعتها اللاإنسانية، شهدت عملية أوتاوا النور وأبرمت بعد ذلك اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

وقبل ١٢ عاماً بالضبط، بدأ نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ومنذ ذلك الحين، برهنت هذه الاتفاقية على أنها أحد صكوك نزع السلاح التي حققت أكبر نجاح في التاريخ. وقد اتخذت الدول الأطراف في الاتفاقية، والبالغ عددها ١٥٦ دولة طرفاً، "تدابير جماعية فعالة" من أجل "حفظ السلم والأمن الدوليين" كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، لم ينتقص التعهد الذي قطعته أي من الدول الأطراف الـ ١٥٦ بعدم استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، من أمنها، كما لم تزد الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أمناً بسبب تمسكها بمجازة و/أو استعمال الألغام المضادة للأفراد.

وبكل بساطة، لم يعد لهذا السلاح مكان في نظامنا الدولي. غير أن نجاح اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، لا يقاس كثيراً بحسب عدد الدول الأطراف فيها، أو قلة عدد الدول التي لم تنضم إليها. بل ينبغي أن يقاس النجاح بعدد الألغام التي دُمّرت، ومساحة الأراضي التي حُررت من فتكها، وعدد الناجين الذين زاد أملهم في تلبية احتياجاتهم واحترام حقوقهم.

وقد أبلغت الدول الأطراف، منذ بدء نفاذ الاتفاقية، عن تدمير ما يقرب من ٤٤ مليون لغم. وأفادت ست عشرة دولة من الدول الأطراف الـ ٥٤ التي لديها مناطق مزروعة بالألغام مضادة للأفراد، عن الوفاء بالتزامها المتمثل في جعل هذه المناطق صالحة للنشاط الإنساني العادي.

وعلاوة على ذلك، فتحت هذه الاتفاقية آفاقاً جديدة فيما يتعلق بالمسؤولية تجاه ضحايا الأسلحة التي يُراد الحد منها أو إزالتها. كما اعتمدت كمنهج ملهم في تلبية احتياجات ضحايا الأسلحة التقليدية وحماية حقوقهم. بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية الذخائر العنقودية.

وخلال ١٢ عاماً فقط، أصبحت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد قانوناً دولياً ملزماً لـ ١٥٦ دولة؛ ومما يثلج الصدر أن هناك مزيداً من الدول التي باتت تدرك أهمية الانضمام إليها. وقد سررت أياً سرور حين سمعت خلال الاجتماع العاشر للدول الأطراف في عام ٢٠١٠، أن فنلندا وبولندا تعترضان التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها في عام ٢٠١٢. وما زلتُ أمل في أن تنجز الولايات المتحدة الأمريكية، بما لديها من قدرة على إظهار الأهلية الحقيقية لقيادة العالم، استعراض سياستها المتعلقة بالألغام الأرضية استعراضاً يجعل هذه السياسة تصبح بدورها، جزءاً من جهدنا الجماعي.

وأود أن أشير في الختام، إلى أن الذكرى الثانية عشرة لبدء نفاذ الاتفاقية لا تمثل يوماً للاحتفال بإنجازاتها فحسب، وإنما هي أيضاً فرصة لتقييم ما يتعين علينا إنجازه فيما يتعلق

بالركائز الرئيسية الثلاث لهذه الاتفاقية: إزالة الألغام، وتدمير المخزونات، ومساعدة الضحايا بوجه خاص. وفيما تسير عملية تدمير المخزونات على قدم وساق، وتتواصل أعمال تطهير المزيد من المناطق من الألغام المضادة للأفراد ومن ذخائر أخرى غير منفجرة، وإعادتها إلى المجتمعات المحلية، يتعين علينا مواصلة دعمنا للناجين من الألغام طوال حياتهم وتعزيز هذا الدعم. ولا ينحصر هدفنا في تقديم المساعدة الطبية والعلاج المناسب لهم، بل يتعدى ذلك ليشمل تمكينهم من الاندماج من جديد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبلداتهم.

ولا تزال هناك تحديات كثيرة تنتظرنا، وسوف نحتاج إلى مضاعفة جهودنا من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. وتتمثل مهمتنا في وضع حد للمعاناة والخسائر الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد بشكل نهائي. لكن مهمتنا لن تكتمل إلا بتحقيق ما يلي: تعزيز حس المبادرة الوطنية لدى الدول التي ما زال يتعين عليها تطهير المناطق الملوثة؛ وتكثيف الجهود فيما يتعلق بتلبية احتياجات الناجين وحقوقهم؛ والتمسك بالتزامنا القانوني الرسمي بالتعاقد في تنفيذ الاتفاقية.

وأنا متفائل في ضوء ما أُنجز حتى الآن، بأن هذه الاتفاقية ستظل تؤتي ثمارها. وأمل، بعد ما ذكرته، أن تدرك دول أخرى أن هذا الصك يجسد نموذجاً للعمل المتعدد الأطراف كما ينبغي له أن يكون. ولعل المؤتمر يدرس هذا النموذج ليرى كيف استحالت جهودنا في أعمال هذه الهيئة الموقرة نتائج ملموسة في مجال صون السلم والأمن الدوليين وفي ضمان سلامة ورفاهية الشعوب على حد سواء.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً لكم، السيد الأمين العام. ونود أن نشكركم خصيصاً على تعليقاتكم بشأن اتفاقية أوتاوا التي تمثل صكاً متعدد الأبعاد، وعلى رأسها البعد الإنساني. ونشكركم أيضاً على إشارتكم إلى التحديات التي تطرحها الاتفاقية فيما يتعلق بإقامة عالم أكثر أمناً.

سأرافق الأمين العام إلى خارج القاعة ونستأنف الجلسة بعد ذلك.

عُلقت الجلسة الساعة ١٥/٥١ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٨.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً لكم. ونختتم بالجزء الرفيع المستوى المخصص لهذا اليوم. وبما أنه لم يبق أي متكلم على القائمة فإن أعمالنا لفترة بعد الظهر تقف عند هذا الحد؛ وسوف يعقد المؤتمر جلسته العامة القادمة يوم الخميس ٣ آذار/مارس الساعة ١٠/٠٠. وكما تعلمون، سيكون موضوع النقاش فيها هو المواد الانشطارية.

رفعت هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.